

دلائل الإعجاز

(إنَّ السَّماحةَ والمُروءةَ والنَّدَى ... في قُبَّةٍ ضُربتْ على ابنِ الحَشْرَجِ) .

وبعده : .

(ملكٌ أغرُّ مُتَوَّجٌ ذو نائلٍ ... للمُعْتَفِيْنَ يَمِينُهُ لَمْ تَشْجِ) .

(يا خَيْرَ من صَعِدَ المنايرَ بالتَّقى ... بعدَ الذَّبيِّ المُصْطَفَى

المُتَحَرِّجِ) .

(لَمَّا أَتَيْتُكَ راجِياً لِنَوالِكُمْ ... أَلْفَيْتُ بابَ نَوالِكُمْ لَمْ

يُرتَجِ) .

أرادَ - كما لا يخفى - أن يُثبتَ هذه المعاني والأوصافَ خلافاً للمدوح وضرائبَ فيه . فترك
أنْ يصرِّحَ فيقولَ : " إنَّ السَّماحةَ والمُروءةَ والنَّدَى مجموعةٌ في ابنِ الحَشْرَجِ أو
مقصورةٌ عليه أو مختصةٌ به " وما شاكلَ ذلكَ مما هو صريحٌ في إثباتِ الأوصافِ للمذكورين
بها . وعَدَلْ إلى ما ترى من الكناية والتَّلويح فجعلَ كونَها في القُبَّةِ المضروبةِ
عليه عبارةً عن كونها فيه وإشارةً إليه . فخرجَ كلامُهُ بذلكَ إلى ما خرجَ إليه من
الجزالة وظهر فيه ما أنت ترى من الفخامة . ولو أنه أسقطَ هذه الوساطةَ من البَيِّناتِ لما
كانَ إلّا كلاماً عُفْلاً وحديثاً ساذجاً . فهذه الصنعةُ في طريقِ الإثباتِ هي نظيرُ
الصنعةِ في المعاني إذا جاءتْ كُنایاتٌ عن معانٍ أُخِرَ نحوُ قوله - الوافر - :
(وما يَكُ فيَّ منْ عَيْبٍ فإِزِّي ... جَبانُ الكَلابِ مَهْزُولُ الفَصِيلِ)